Minufiya J. Agric. Res.Vol.35 No. 5:1977-2000 (2010)"http://agri.menofia.edu.eg/megla.html"

نحو صياغة إطار نظري لتفسير دور التمويل الزراعي والتأمين ضد المخاطر الزراعية فى التنمية الزراعية

إبراهيم صديق علي ، خالد صلاح الدين طه محمود ، أيمن محمد أبو زيد

قسم الاقتصاد الزراعي ــ كلية الزراعة – جامعة المنوفية

(Received: Sep. 13, 2010)

الملخص العربي:

لقد أدركت كل دول العالم أهمية الائتمان الزراعي في كونه وسيلة فعالة في تحديث وتنمية القطاع الزراعي، وخاصةً في أعقاب أزمة الغذاء العالمي في عامي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ وتزايد فجوة الغذاء في العالم العربي بصفة عامة وفي مصر علي وجه الخصوص وبخاصةً لمجموعات السلع الغذائية الرئيسية، والتي من أهمها مجموعة الحبوب والدقيق، الزيوت النباتية، الألبان، والسكر.

وتتلخص مشكلة البحث في أنه علي الرغم من تعدد الدراسات التي تبحث في مجال التمويل الزراعي، والتأمين والتنمية الزراعية كمجالات مستقلة كلٍ علي حدة، إلا أن أدبيات الاقتصاد الزراعي تعاني نقصاً واضحاً في الدراسات النظرية التي تبحث في توصيف و تفسير طبيعة العلاقات المشتركة بين كلٍ من التمويل الزراعي والتأمين ضد المخاطر من ناحية و التنمية الزراعية من الناحية الأخري، الأمر الذي ينعكس سلباً علي الفهم الصحيح لطبيعة التأثيرات المتبادلة لتلك المتغيرات من ناحية وتأثيراتها المحتملة علي التنمية الزراعية من الناحية الأخري.

ويهدف البحث أساساً إلي صياغة إطار نظري لتوصيف العلاقة بين كلٍ من التمويل الزراعي والتأمين ضد المخاطر من ناحية ومعدلات النمو في القطاع الزراعي من الناحية الأخري، الأمر الذي يساعد في فهم طبيعة تلك العلاقة، ومن ثم المساعدة في الدفع بعجلة التنمية الزراعية ورسم السياسة الزراعية علي أسس علمية سليمة.

ومن أهم توصيات البحث ما يلي:

- ضرورة قيام المؤسسات التمويلية بتبني سياسات ائتمانية تتصف بالمرونة وسرعة الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية في الزراعة.

- ضرورة مراعاة المؤسسات التمويلية لموسمية الإنتاج الزراعي عند إعداد برامجها وسياساتها، وخاصةً فيما يتعلق بتواريخ المنح أو الاستحقاق للقروض.
- التأكيد علي شمولية السياسة الائتمانية لتغطي جميع المراحل الإنتاجية قبل و أثناء وبعد الحصاد، وكذا العمليات التسويقية، بالإضافة إلي توفير الخدمات الائتمانية لجميع فئات الزراع بمختلف المناطق الإنتاجية.
- التأكيد علي دور التأمين الزراعي في الحد من حجم الخسائر المترتبة علي عنصر المخاطرة واللايقين في الإنتاج الزراعي.
- ضرورة خلق أشكال تأمينية جديدة تتناسب مع أوضاع وأنماط الإنتاج الزراعي بإختلاف المناطق الإنتاجية.
- ضرورة أن تتضمن خطة بحوث قطاع الائتمان الزراعي اقتراح عمل دراسات مستقبلية تبحث في كيفية بناء نماذج اقتصادية قياسية تساعد في توصيف العلاقة بين كلٍ من التمويل الزراعي والتأمين ضد المخاطر من ناحية و التنمية الزراعية من الناحية الأخري، وتساعد في قياس التأثيرات المحتملة لتلك المتغيرات.

المقدمة:

لقد أدركت كل دول العالم أن الائتمان هو الوسيلة الفعالة لتحديث القطاع الزراعى، وتعظيم الرفاهية الاقتصادية للمجتمع الزراعى، من خلال تمويل تكاليف عناصر التكنولوجيا الزراعية الحديثة أو تسهيل تبنيها والاستفادة من نتائجها فى اقصر وقت ممكن بينما تستغرق عملية التبنى تلك وقتا طويلا وقد لاتحدث اذا ما تم الاعتماد على القدرة الذاتية للزراع والتى تتسم فى الكثير من الاحوال خاصة فى الدول النامية بمحدوديتها بل وعدم القدرة فى بعض تلك الدول علي الوفاء بالاحتياجات الضرورية للزراع.

ولا تقتصر أهمية التمويل الزراعى فى الوقت الراهن على تمويل النشاط الزراعى فى صورته المباشرة بل انه يمتد ليشمل تمويل كل العمليات التى تسبق مرحلة الانتاج، وكذا تلك التى تلى مرحلة الحصاد ، وذلك من خلال تمويل انتاج وتجارة وتداول مستلزمات الانتاج وكذا تمويل كل العمليات والمراحل التسويقية الخاصة بتلك المنتجات.

وقد زادت حاجة القطاع الزراعى الى التمويل بعد ازدياد الطلب على المنتجات الغذائية، وانتقال الزراعة فى الكثير من بلدان العالم من مرحلة زراعة الكفاف الى مرحلة الانتاج الموجه للأسواق. وعلى ذلك فان الكثير من دول العالم خاصة المتقدمة منها تتجه نحوتنويع مصادر التمويل وتوفير الائتمان الزراعى، وترشد الزراع الى أفضل استخدام ممكن للقروض، والاطمئنان الى فعاليتها، بل وتساعدهم على الوفاء بديونهم متى حل أجلها. ولايقتصر الأمر عند حد تنمية وتنويع مصادر التمويل الزراعى بل تهتم بتقديم الخدمات الارشادية والتسويقية اللازمة لهم حتى يمكنهم الحصول على اقصى عائد ممكن، وهو ما ينعكس فى صورة استقرار تلك المجتمعات الزراعية والارتفاع بمستوي معيشتها.

أما بالنسبة للدول النامية فإن نجاح برامج التنمية الزراعية فى تحقيق اهدافها يتوقف بالدرجة الأولى على القدر المتاح من عوامل الانتاج وكفاءة استخدامها، وعلى ذلك فإن مدى وفرة رأس المال وكفاءة استخدامة يعد من المحددات الرئيسية لتحقيق التنمية الزراعية.

ويتطلب المجتمع الزراعى نوعا خاصا من الائتمان يختلف فى طبيعتة عن ذلك الذى تحتاجه الانشطة الاقتصادية الأخرى، فالمجتمع الزراعى يتكون من مزارع ذات أحجام وأنماط مختلفة وعادة ما تنتج محاصيل متنوعة، وهو ما يتطلب ان يكون الائتمان فى صورة تمكنه من خدمة مختلف المزارع مهما صغر حجم الحيازة المزرعية ومهما تعددت وتنوعت المحاصيل والانشطة المزرعية، بل انة يمكن القول ان المزارع الصغيرة هى السمة السائدة فى الغالبية من الدول النامية.

مشكلة البحث:

علي الرغم من تعدد الدراسات التي تبحث في مجال التمويل الزراعي، والتأمين والتنمية الزراعية كمجالات مستقلة كلٍ علي حدة، إلا أن أدبيات الاقتصاد الزراعي تعاني نقصاً واضحاً في الدراسات النظرية التي تبحث في توصيف و تفسير طبيعة العلاقات المشتركة بين كلٍ من التمويل الزراعي والتأمين ضد المخاطر من ناحية و التنمية الزراعية من الناحية الأخري، الأمر الذي ينعكس سلباً علي الفهم الصحيح لطبيعة التأثيرات المتبادلة لتلك المتغيرات من ناحية وتأثيراتها المحتملة علي التنمية الزراعية من الناحية الأخري.

الهدف من البحث:

يهدف البحث أساساً إلي صياغة إطار نظري لتوصيف العلاقة بين كلٍ من التمويل الزراعي والتأمين ضد المخاطر من ناحية ومعدلات النمو في القطاع الزراعي من الناحية الأخري، الأمر الذي يساعد في فهم طبيعة تلك العلاقة، ويفتح المجال أمام الباحثين لمحاولة بناء نماذج اقتصادية قياسية تربط بين تلك المتغيرات، وتمكن من قياس تأثيرها، ومن ثم المساعدة في الدفع بعجلة التنمية الزراعية ورسم السياسة الزراعية علي أسس علمية سليمة.

الطريقة البحثية:

اعتمد البحث علي المنهج الإستقرائي في محاولة لصياغة إطار نظري لتوصيف العلاقة بين كلٍ من التمويل الزراعي والتأمين ضد المخاطر من ناحية و علاقتهما بالتنمية الزراعية من الناحية الأخري والتأثيرات المتبادلة لتلك المتغيرات في ضوء النظرية الاقتصادية.

المناقشات:

نظم وتكنولوجيا الانتاج الزراعي

لقد ترك التقدم التكنولوجى أثاراً بعيدة المدى على مختلف أوجة النشاط الانسانى، ومن بين آثار هذا التقدم التكنولوجى إضافة الى غيره من العوامل، ذلك التقسيم الواضح للعالم الى ثلاث مجموعات متباينة فى مستويات الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأفرادها، وعلى ذلك فإنة يمكن تقسيم الزراعة الى زراعة متقدمة وأخرى نامية وثالثة متخلفة أى تقليدية.(1)

ويمكن تعريف الزراعة المتقدمة بأنها ذلك النشاط الاقتصادى الزراعى الديناميكى الذى أمكن فيه انتاج عناصر انتاجية ووسائل ونظم إنتاج وتسويق حديثة بصورة تمكنة من انتاج السلع الزراعية بالقدر والنوع الذى يفى بحاجات ورغبات السكان.

(1) R. Schickele, Agricultural Policy "Farm Programs and National Welfare", McGraw – Hill Book Company, 1954.

أما النشاط الزراعى التقليدى فهو ذلك النشاط الزراعى الاستاتيكى (الساكن) الذى يتم فيه استخدام عناصر انتاجية تقليدية ووسائل واساليب ونظم انتاجية تقليدية غير متطورة فى إنتاج سلع زراعية لاتكاد تشبع حتى الرغبات الاولية للسكان.

أما الزراعة النامية فهى تلك التى تتخذ موقفا وسطا بين كل من الزراعة المتقدمة ونظيرتها المتخلفة، وبمعنى اخر فإنها قد أخذت أو بدأت تأخذ ببعض اسباب التقدم فى بعض الجوانب، بينما مازالت تستخدم وسائل ونظم الانتاج التقليدية فى جوانب أخرى.

مما سبق يتضح أنه يصعب تحديد مجموعة من الخصائص والسمات ترتبط فى مجموعها وبنفس الدرجة بكل من الزراعة المتقدمة والنامية والتقليدية، فهناك من هذة الخصائص ماترتبط به الزراعة التقليدية بدرجة واضحة ، وهناك ما تتسم به الزراعة المتقدمة والنامية بدرجة أكثر وضوحا. ومن الطبيعى ان تنعكس هذة الخصائص على النظام الائتمانى الزراعى فما يتناسب مع الزراعة المتقدمة قد يصعب أو يستحيل تطبيقة فى الزراعات النامية أو التقليدية.

السمات المميزة للإنتاج الزراعى ذات الصلة بالإحتياجات الائتمانية:

التركيب التنافسى لصناعة الزراعة:

تتسم الزراعة بكونها أقرب الصناعات الى أن تكون صناعة تنافسية بالمعنى الاقتصادى للكلمة. وحيث أن هذا التركيب التنافسى للزراعة يرتبط بضخامة أعداد المنتجين وصغر حجم وحداتهم الانتاجية ، فإن ذلك يتطلب درجة انتشار كبيرة لوحدات الجهاز الائتمانى الزراعى والتى يجب ان تشمل جميع مناطق الانتاج على اتساعها وهو مايزيد من الاعباء الادارية لذلك الجهاز ويؤدى الى تضخمة. كما أن صغر السعات الانتاجية يؤدى الى صغر حجم القروض التى يطلبها الزراع مما قد ينتج عنه إرتفاع تكلفة تقديم الخدمة الائتمانية وكذا تكلفة عمليات تحصيل تلك الأموال مرة أخرى من المقترضين.

إلا أن هذا الوضع التنافسى وضخامة اعداد المتعاملين مع الجهاز الائتمانى يؤدى الى درجة عالية من توزيع المخاطر الائتمانية، حيث احتمال التعرض لمخاطر عدم السداد يرتبط عكسيا مع حجم القرض الممنوح وعدد القروض الممنوحة. وتدل الشواهد المتوافرة من التجربة

المصرية لنسب التحصيل الى ارتفاع هذة النسبة كلما صغر حجم القرض وزادت أعداد المقترضين. حيث بلغت نسبة السداد للقروض المحصولية الموسمية والتى تعد قروض صغيرة بكل المقاييس الى نحو ٩٩% ولسنوات عديدة، فى حين بلغت تلك النسبة أقل من ٨٠% بالنسبة للقروض الكبيرة الحجم. هذا وتشير بيانات البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى الى أن جميع المتعثرين عن السداد هم من كبار المقترضين. (٢)

ضخامة نسبة رأس المال الثابت في الزراعة:

تتسم الزراعة بارتفاع نسبة رأس المال الثابت اللازم للعملية الانتاجية وخاصة عند مقارنتها بغيرها من الصناعات الاخرى، اذ يقدر البعض قيمة الارض وما بها من تحسينات رأسمالية وغير ذلك من المنشآت الثابتة بحوالى٧٥% من رأس المال المزرعى. أما فى الصناعة فيمثل رأس المال الجارى الشطر الأكبر من التكاليف، وهى تكاليف متغيرة ترتبط أو تتأثر ارتفاعا وهبوطا بالتغيرات فى حجم الانتاج(٣). ومن الطبيعى أن ينعكس ذلك على نوعية القروض المطلوبة لقطاع الزراعة حيث ان كبر نسبة رأس المال الثابت، وكون بعض المشروعات الزراعية لاتبدأ فى الانتاج الا بعد مرور فترة زمنية طويلة نسبيا يجعل من الضرورى توفير كل من القروض متوسطة الأجل التى تتراوح مدتها بين اكثر من سنة وأقل من خمس سنوات ونظيرتها طويلة الأجل، والتى يزيد أجلها عن خمس سنوات.

التغير التكنولوجى والاقتصادى الزراعى:

تشهد الزراعة فى الفترة الحالية العديد من التغيرات التكنولوجية السريعة والمتلاحقة ، وهى فى غالبيتها تكنولوجيات كثيفة فى استخدامها لرأس المال كما هو الحال بالنسبة لأساليب وأدوات المكينة الحديثة وكذلك الحال بالنسبة للهجن من تقاوى المحاصيل والتى تتسم بضخامة احتياجاتها من العناصر السمادية المختلفة حتى يمكنها تحقيق مستويات الانتاجية المرتفعة

---

(2) ابراهيم صديق، وآخرون: التمويل الزراعى ودور البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى فى تحقيق خطة التنمية الزراعية، وزارة الزراعة، الدراسات الاقتصادية الدولية، ١٩٨٩.

(3) عادل يوسف عوض و آخرون: الاقتصاد الزراعي، الطبعة الأولي، مؤسسة رؤية للطبع والنشر والتوزيع، الطبعة الأولي، الأسكندرية، رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ١٦٠٥/ ٢٠١٠.

الخاصة بتلك الهجن. وقد مكنت هذه التغيرات التكنولوجية من انتاج الكثير من المحاصيل فى غير مناطق أو مواعيد انتاجها المتعارف عليها فى ظل التكنولوجيات [٤]التقليدية.

وغالبا فإن الزراع فى الدول النامية والمتقدمة لايرفضون تقبل هذه التكنولوجيات الحديثة بل انهم يسعون الى الحصول عليها بشتى الطرق والوسائل، إلا أن العامل الحاسم فى تبنيهم لتلك المبتكرات يرجع بالدرجة الأولى الى مدى وفرة السيولة المالية التى تمكنهم من إقتناء هذه الاساليب التكنولوجية الحديثة والاستفادة من خدماتها. وعلى ذلك فإن المؤسسات التمويلية الزراعية ومدى استجابة نظمها وسياساتها الائتمانية لتلك التغيرات السريعة والمتلاحقة فى تكنولوجيا الانتاج والتسويق الزراعى تعد أحد أهم العوامل الرئيسية فى تحديد درجة استفادة المجتمع من نتائج التقدم العلمى. ومن الطبيعى ان يستلزم ذلك قيام المؤسسات التمويلية الزراعية بتبنى سياسات ائتمانية مرنة وديناميكية تستجيب وبسرعة شديدة للتغيرات فى كل من الجوانب الفنية والاقتصادية لصناعة الزراعة.

التخصص النطاقى:

تعد الزراعة أكثر الأنشطة الإقتصادية ميلا للتخصص النطاقى، بمعنى تخصص منطقة معينة فى انتاج زروع بعينها دون باقى المناطق الأخرى. ويرجع هذا التخصص النطاقى الى العديد من العوامل لعل من أهمها: (١) شدة تأثر الزراعة بالعوامل المناخية من حرارة ورطوبة ورياح ومعدلات سقوط الأمطار وطول فترات سطوع الشمس فى الفترات المختلفة من السنة، وهذه العوامل تختلف بإختلاف الأنطقة الجغرافية، (٢) اختلاف نوع التربة من حيث درجة الخصوبة وقوام وبناء التربة ودرجة الحموضة أو القلوية (٣) العوامل الحيوية مثل انتشار بعض الآفات الحشرية والامراض الفطرية فى منطقة معينة مما يجعلها غير صالحة لإنتاج بعض الزروع. (٤) تباين الانتجة الزراعية فيما يتعلق بسرعة تلفها ومدى تحملها للنقل وغير ذلك من الصفات التسويقية وهو ما يؤدى الى تركز انتاج الخضر والسلع الزراعية سريعة التلف بالقرب من مراكز الاستهلاك الحضرية. (٥) اختلاف تكلفة نقل الوحدة الوزنية من المنتجات المختلفة لنفس

---

(4) V. W. Ruttan, " Research on the Economics of Technological Change in American Agriculture," Journal of Farm Economics, November 1960

المسافة وذلك لاختلاف الحجوم وكذا اختلاف درجة حساسية السلعة لعملية النقل وما يمكن ان يترتب عليها من أضرار.

ويترتب على التخصص النطاقى للزراعة اختلاف الحزم الائتمانية credit packages التى يمكن ان تطبقها أوتسترشد بها وحدات الجهاز الائتمانى الزراعى فى المناطق الانتاجية المختلفة، حيث تختلف الحزمة الائتمانية الخاصة بمحصول القطن عن نظيرتها الخاصة بالموالح أو انتاج الالبان.

موسمية الانتاج:

لعل أهم ما تتميز بة صناعة الزراعة عن غيرها من الصناعات هو موسمية الانتاج. وترجع صفة الموسمية الى كون الزراعة صناعة بيولوجية تعتمد فى انتاجها على كائنات حية نباتية أو حيوانية، وهى فى هذا شديدة التأثر بالعوامل والقوى الطبيعية ويؤدى التداخل بين بيولوجية الزراعة وشدة تأثرها بالقوى الطبيعية الى ماهو معروف عن موسمية الانتاج الزراعى. وتكون هذه الموسمية أكثر ظهوراً في المنتجات النباتية كالقطن والذرة والقمح ومحاصيل الخضر والفاكهة عنة بالنسبة للمنتجات الحيوانية كاللبن والبيض وان كانت هى الاخرى تتبع نمطا موسميا فى انتاجها.

ويرتبط بموسمية الانتاج الزراعى موسمية كل من الدخول المزرعية والعمل المزرعى. ويختلف النمط الموسمى للإنتاج الزراعى من دولة الى أخرى ومن منطقة الى أخرى داخل الدولة الواحدة بحسب اختلاف التراكيب المحصولية، وكلما ازدادت درجة التخصص فى الانتاج كلما ازدادت درجة التأثر بظاهرة الموسمية والعكس صحيح.

وفى ظل هذه الموسمية فى الانتاج والدخول المزرعية فإن احتياجات الزراع للتمويل تتسم هى الاخرى بصفة الموسمية حيث تزداد فى فترات تجهيز الارض للزراعة وتدبير الاحتياجات من مستلزمات الانتاج عنها فى باقى فترة نمو المحصول. كما أن قدرة هؤلاء الزراع على السداد ترتبط بتواريخ الحصول على الدخل أى بعد حصاد وتسويق المنتجات، فى حين تنعدم هذة القدرة على سداد الديون فى فترات نمو المحاصيل. وفى ضوء هذا النمط الموسمى للإنتاج فإنه يمكن القول أن كل من الطلب على القروض الزراعية وكذا القدرة على السداد تتسم هى

الأخرى بصفة الموسمية وعلى ذلك فإنه يجب على المؤسسات التمويلية الزراعية أن تراعى ذلك عند اعداد برامجها وسياساتها الائتمانية سواء فيما يتعلق بتواريخ المنح أو تواريخ الاستحقاق للقروض. و يؤكد ذلك أن احتياجات المؤسسات التمويلية الزراعية للسيولة النقدية تشتد فى فترات معينة من السنة فى حين تعاني هذة المؤسسات من وفرة شديدة فى السيولة فى فترات اخرى. (٥)

خصائص الائتمان الزراعى: (٦)

مما لاشك فية ان لكل نوع من انواع الائتمان خصائصة التى تميزه عن باقى الانواع الاخرى من الائتمان وفقا لطبيعة النشاط الاقتصادى الذى يقوم بتمويله حيث تنعكس خصائص هذا النشاط على كل من نوع وطبيعة العمليات الائتمانية المطلوبة لذلك النشاط وكذا حجم الائتمان المطلوب وطبيعة المخاطر التى تتعرض لها المؤسسات التمويلية العاملة فى هذا المجال من النشاط وكذا الاساليب المختلفة المستخدمة لتقديم الائتمان. ويتميز الائتمان الزراعى بمايلى:

١) **تنوع وتعدد المخاطر الائتمانية:** ان اتخاذ قرار بمنح الائتمان من قبل إحدى مؤسسات التمويل يعنى ضمنا قرارا بتحمل المخاطرة ولكنها المخاطرة المحسوبة، وجميع العمليات الائتمانية محفوفة بالمخاطر. إلا أن المخاطر تختلف فى درجتها من نوع الى أخر فالائتمان العقارى أقل مخاطرة من الائتمان التجارى والذى هو بدورة أقل مخاطرة من الائتمان الزراعى.

وتعرف المخاطر الائتمانية على انها عدم القدرة على سداد القروض فى تواريخ استحقاقها.

ومن الطبيعى ان ترتبط مخاطر الائتمان الزراعى بنوعية المخاطر التى يتعرض لها الانتاج الزراعى والتى يمكن تقسيمها الى:

---

(5) إبراهيم صديق: مذكرات فى التمويل الزراعى، كلية الزراعة – جامعة المنوفية، ٢٠٠٥.

(6) شعبان على سالم: الآثار الإقتصادية لسياسة الإصلاح الإقتصادى على الائتمان الزراعى المصرى، رسالة دكتوراة، كلية الزراعة ، جامعة بنها، ١٩٩٩

مخاطر طبيعية[٧]: والتى تنشأ من كون الزراعة صناعة بيولوجية يتوقف حجم مردودها على الظروف المناخية والبيئية والتى تتعرض للكثير من التقلبات التى لايمكن التحكم فيها. وتنقسم المخاطر الطبيعية إلى ثلاث مجموعات هى:

١. المخاطر المناخية : والتى تشمل الأمطار الغزيرة، الفيضانات، الجفاف، الرياح الشديدة، العواصف، الأعاصير، البرد، الصقيع، العواصف الثلجية العنيفة، الموجات الحارة..الخ
٢. المخاطر الجيولوجية والتى تضم الزلازل والبراكين
٣. المخاطر البيولوجية والتى تضم: الأمراض، الإصابة الحشرية

وكل من هذه المخاطر يمكن تصنيفها الى كارثية و غير كارثية، طبقا لتكرارها، نطاقها، حدتها، و مدتها.

ا- المخاطر الكارثية تضم (الزلازل، البراكين، الاعاصير...الخ) التى تؤدى الى ضرر على نطاق واسع يمتد على مساحات كبيرة ولكنها مخاطر على فترات متباعدة.

ب- المخاطرالغيرالكارثية تضم(الفيضانات، الموجات الحارة ..الخ) والتى تؤثر على مساحات محدودة. وتكون اكثر تكرارا، وذات مدة اطول، ولكنها ذات تكلفة اقتصادية اقل.

المخاطر البيولوجية تكون غالبا محدودة التأثير، ولكن فى احيان اخرى – وخاصة فى حالة الأمراض البيطرية شديدة العدوى- فإنة يتم اعدام الثروة الحيوانية المصابة على نطاق واسع وبالتالى تصنف على أنها كارثية. لذلك، فأن وباء البروسيلا فى مزرعة واحدة لا يعتبر خطر كارثى ، فى حين أن وباء جنون البقر قد يكون كارثى على مستوى الانتاج الحيوانى فى دولة معينة.

مخاطر اقتصادية: والتى تنشأ نتيجة التعرض للتقلبات السعرية الشديدة سواء بالنسبة للمنتجات او مستلزمات الانتاج مما ينعكس على حجم الفائض من العملية الانتاجية الزراعية وبالتالى المقدرة على سداد الديون المستحقة. ومن المعروف ان الانتاج الزراعى أكثر عرضة

(7) R.A.J. Robert: Insurance of Crops in Developing Countries, FAO, Agricultural Services Bulletin # 159, 2005

من غيره من المنتجات للتقلبات السعرية الشديدة نظرا لإنخفاض كل من مرونة عرض وطلب المنتجات الزراعية.

وكثرة المخاطر التى يتعرض لها القطاع الزراعى تحد الى درجة كبيرة من رغبة المؤسسات التمويلية فى تقديم الائتمان لذلك القطاع، كما تدفعها الى المغالاة فى اسعار الفائدة علي القروض الممنوحة، وطلب نوعيات من الضمانات قد لا تطلبها من المتعاملين فى القطاعات الاخرى.

٢) ضعف الضمانات: كثيرا ما يعجز المنتجون الزراعيون عن تقديم أو توفير الضمانات الكافية والتى تطلبها جهات التمويل كتأمين ضد المخاطر المرتبطة بعملية منح القروض، ويرجع ذلك غالبا الى أن جانب كبير من المزارعين لايملكون الاراضى التى يقومون باستغلالها ومن ناحية أخرى عدم تملك هؤلاء الزراع لأنواع اخرى من الأصول التى يمكن أن تقبلها البنوك كضمانات، ومن الطبيعى أن هذه المشكلة تصبح أكثر حدة كلما كبر حجم القرض الذى يطلبه المزارع.

٣) ارتفاع تكلفة الائتمان الزراعى: تتسم الزراعة بضخامة أعداد المشتغلين بها وصغر إن لم يكن ضآلة حجومهم أو سعاتهم الانتاجية، وبطبيعة الحال فإن هذا الوضع ينعكس فى صورة اعداد هائلة من طالبى الائتمان لمبالغ صغيرة نسبياً . ومما لاشك فيه ان الاجراءات الادارية اللازمة لمنح القرض هى اجراءات متماثلة بغض النظر عن حجم القرض ، وبالتالى فإن تكلفة منح الائتمان فى البنوك الزراعية غالبا ما تكون مرتفعة عن نظيرتها فى البنوك التجارية التى تتعامل فى أعداد قليلة من القروض وباحجام كبيرة وهو ما يقلل من الفائض المحقق للبنوك الزراعية.

٤) طول فترة منح الائتمان الزراعى: من المعروف أن أجل القروض يرتبط إرتباطا وثيقا بأجل المشروع الذى يمنح له الائتمان وتواريخ الحصول على الدخل المتوقع، ونظرا للطبيعة الموسمية للإنتاج الزراعى فإن آجال منح القروض الزراعية وحتى القصيرة منها تعد طويلة نسبيا، حيث تمنح تلك القروض فى الفترة التى تسبق موسم الزراعة ويتم تحصيلها بعد نضج وحصاد المحاصيل بفترة كافية تسمح بتسويق المحصول وبالتالى فإن فترة القروض الزراعية والتى تعد قصيرة الأجل لاتقل عن عشرة أشهر وقد تمتد الى اربعة

عشر شهرا كما هو الحال فى محصول القصب. ومن الطبيعى أن ينعكس ذلك على سـرعة دوران رؤوس اموال البنوك الزراعية مما يجعلها بطيئة نسبيا بالمقارنة بنظيرتها بالنـسبة للبنوك التجارية وهو ما يؤثر بصورة سلبية على مستويات الارباح التـى تحققهـا تلـك البنوك.

السياسة الائتمانية من منظور التنمية الزراعية[٨]:

تختلف النظرة للسياسة الائتمانية من منظور التنمية الزراعية، كأحد أدوات تنفيذ السياسة الزراعية، عن تلك الخاصة بالنظرة المصرفية، فواضع السياسة الزراعية ينظر الى السياسة الائتمانية على أنها أحد الوسائل التى يمكن أن تساعد على زيادة وإستقرار الدخول المزرعية. حيث ينظر الى مدى نجاح السياسة الائتمانية بمقدار ماتتيحه من تسهيلات ائتمانية تمكن الزراع من تبنى الأساليب التكنولوجية الحديثة، وبالتالى تحقيق معدلات عالية للإنتاجية الزراعية، وظهور أنشطة إنتاجية جديدة فى القطاع الريفى تؤدى الى تنويع مصادر الدخل، وخلق فرص جديدة للعمالة الزراعية فضلا عن قدرتها على تنشيط الطلب الاجمالى على المنتجات الزراعية. كما ينظر الى تلك السياسة الائتمانية كأحد الوسائل التى تساعد على إستقرار الدخول المزرعية وذلك من خلال توفير القروض الخاصة بتسويق المحاصيل وبالتالى يمكن للزراع تخزين حاصلاتهم لحين تحسن الأسعار المزرعية، وعدم قيامهم بعرض كامل الانتاج وقت نضج المحاصيل.

ويعد التنوع فى الأنشطة التى تمولها المؤسسات التمويلية الزراعية والتكامل بين تلك الأنشطة أحد أهم الجوانب التى يتم من خلالها الحكم على مدى كفاءة السياسة الائتمانية من منظور التنمية الزراعية، حيث أن توفير التمويل لأحدى مراحل العملية الانتاجية الزراعية دون باقى المراحل قد يكون عاملا مثبطا لكل برامج التوسع الرأسى أو تلك الخاصة بتبنى الأساليب التكنولوجية الحديثة. وفى هذا المجال فإنه يمكن القول أن السياسات الائتمانية للعديد من مؤسسات التمويل الزراعى غالبا ما تركز على تمويل مرحلة الانتاج دون تمويل المراحل

(8) إبراهيم صديق: مذكرات فى التمويل الزراعى، كلية الزراعة – جامعة المنوفية، ٢٠٠٥.

والعمليات الخدمية والتسويقية التى تسبق مرحلة الإنتاج أو نظيرتها التى تلى مرحلة الإنتاج. فعلى سبيل المثال فإن تمويل انتاج الطماطم باستخدام الأصناف عالية الإنتاجية دون تمويل العمليات والمراحل التسويقية التى تمكن من استيعاب الزيادة الكبيرة التى تتحقق فى الإنتاج قد يؤدى الى زيادة المعروض من الطماطم بدرجة تؤثر تأثيرا عكسيا على الأسعار المزرعية، الأمر الذى قد يؤدى الى تعرض الزراع الى مشاكل تسويقية أكبر من ذى قبل وهو ما قد يؤدى الى عزوف الزراع عن تبنى تلك الأصناف والرجوع الى الأصناف التقليدية، أو على الأقل الإبطاء فى درجة تبنى تلك الأصناف الحديثة. وينطبق نفس الوضع على باقى المحاصيل سواء فيما يتعلق بتوفير التمويل اللازم لتسويق الإنتاج أوتوفير التمويل اللازم لتدبير مستلزمات الانتاج وتوفير خدمات الميكنة الزراعية لجميع فئات الزراع، فعلى سبيل المثال فإن توفير خدمات الزراعة الألية لمحصول القمح وبخاصة تلك اللازمة لتجهيز مهد البذرة بصورة مناسبة (خدمات الحرث والتنعيم والتسوية الدقيقة) فضلا عن خدمات الزراعة فى سطور منتظمة (ألات التسطير) يمكن أن تساهم فى زيادة انتاجية الوحدة الأرضية بنحو ٣٠%، وهو مالايمكن تحقيقة بدون توفير التمويل اللازم لإقتناء تلك المعدات بالأعداد الكافية للراغبين فى إمتلاكها سواء بغرض إستخدامها فى مزارعهم الخاصة أو بغرض تقديم وتأجير خدماتها للغير من الزراع ، وكذا توفير الائتمان اللازم لزراع القمح للحصول على تلك الخدمات.

كما أنة من الجوانب التى يجب أن تراعيها السياسة الائتمانية أن تتسم بالشمول بمعنى توفير الخدمات الائتمانية لجميع فئات الزراع صغارهم وكبارهم وفى مختلف المناطق الجغرافية وأن يقدم الائتمان بقدر حاجة كل من تلك الفئات أو المناطق وليس وفقا لما هو متاح للمؤسسة الائتمانية من مصادر تمويلها الذاتية، ففى مثل هذه الحالات فإنه يتعين على تلك المؤسسة أن تلجأ الى الحصول على الأموال اللازمة لمواجهة طلب الزراع على الخدمات الائتمانية بالإقتراض من الوحدات الأخرى للجهاز المصرفى. وبمعنى أخر فإن السياسة الائتمانية الزراعية يجب أن تكون مبنية على أساس طلب المنتجين الزراعيين الريفين demand driven وليس على أساس ما هو متاح لديها من مصادر تمويلية وخطوط ائتمانية supply driven .

وطالما أعتبر الائتمان الزراعى أحد الأساليب أو الوسائل الفعالة فى تحقيق أهداف السياسة الزراعية فلابد أن يتسم بدرجة عالية من المرونة والقدرة على الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية، حيث تتسم الزراعة بسرعة الاستجابة لكلاهما.وليست المرونة قاصرة على الغرض من الائتمان بل تشمل حجم الائتمان المقدم ، وسرعة الصرف، ومواعيد السداد، ودرجة السهولة فى تقديم الخدمات الائتمانية لصغار الزراع، والتيسيرات التى يمكن تقديمها للزراع عند تعرضهم لظروف انتاجية أو تسويقية معاكسة.

وفضلا عن كل ذلك فإن السياسة الزراعية تهتم بتحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية للسكان الزراعيين، الأمر الذى يجب أن تراعية السياسة الائتمانية، وهو ما ينطوى على ضرورة تصميم البرامج الائتمانية الزراعية بإعتبار أن المزرعة والعائلة المزرعية وحدة لاتتجزأ. وبمعنى أخر أن يراعى عند سداد القروض الزراعية الإحتياجات الإستهلاكية للأسرة المزرعية ، وبالتالى تحديد آجال القروض الزراعية، ومواعيد السداد، وحجم الاقساط المستحقة بالقدر الذى يسمح للزراع بالوفاء بإحتياجاتهم الإستهلاكية من ناحية وسداد القروض دون تعثر من ناحية أخرى، وهو ما يجب مراعاتة فى التحليل الائتمانى للقروض الزراعية بعكس الحال فى القروض الخاصة بالنشاط التجارى، حيث يتم تحليل النشاط بمعزل عن الاحتياجات الإستهلاكية لأسرة العميل.

النموذج النظري للعلاقة بين إرتفاع درجة المخاطر وعرض وطلب الائتمان الزراعي:

يوضح شكل (١) تصوراً للعلاقة بين ارتفاع درجة المخاطرة وعرض وطلب الائتمان الزراعي. حيث يتضح من الشكل أن ارتفاع درجة المخاطرة يؤدي إلي عدم استقرار دخول المزارعين من ناحية وتخوف البنوك من التوسع في منح الائتمان وبالتالي المغالاة في طلب الضمانات من ناحية أخري. ويترتب علي عدم استقرار الدخول المزرعية انخفاض القدرة علي السداد، في حين يترتب علي المغالاة في الضمانات انخفاض الطلب علي الائتمان، وانخفاض معدلات تبني وانتشار التكنولوجيا الجديدة، الأمر الذي يؤدي بالتبعية إلي انخفاض مستوي الناتج القومي الزراعي وإنخفاض القدرة علي السداد، وهو ما يؤدي إلي تزايد نسب القروض الرديئة.

شكل رقم (١) الآثار المترتبة علي زيادة درجة المخاطرة علي الائتمان

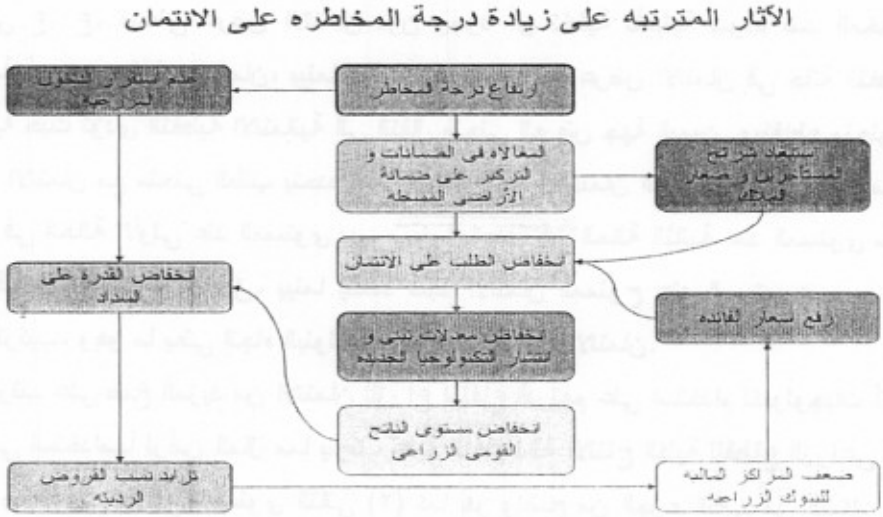

العلاقة بين التأمين الزراعى وكل من الائتمان الزراعى والدخل الزراعى:

تعد المخاطرة واللايقين أحد أهم الملامح الرئيسية للإنتاج الزراعى وتمثل إلى جانب غيرها من المحددات والمشكلات أهم العوائق أمام حصول صغار المزارعين على إحتياجاتهم الائتمانية من خلال القطاع الرسمى. ومن الطبيعى أن ينعكس ذلك على قرارات هؤلاء الزراع فيما يتعلق بتنمية قدراتهم الانتاجية أو إستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة وبالتالى تعظيم العائد من الموارد المتاحة لديهم.

ولا يعد التأمين على المحاصيل الزراعية الحل الوحيد لمشكلة المخاطرة واللايقين فى الانتاج الزراعى، وإنما يمكن من خلاله الحد من الخسائرالناجمة عن تلك المخاطر، وبالتالى فإنه يلعب دورا فى مواجهة الأعباء المترتبة على تلك المخاطر وليس إدارة تلك المخاطر. وحيث أن المشروعات والأنشطة الزراعية تتسم بكونها ديناميكية وتتغير من فترة زمنية لأخرى، وبالتالى فإنها تتضمن أشكال مختلفة من المخاطر، وطرق مختلفة يمكن من خلالها الموائمة بين تقنيات الإدارة المزرعية والأشكال المختلفة من المخاطر.

ويوضح شكل (٢) تصوراً للعلاقة بين التأمين الزراعى والدخل القومى الزراعى. ويمثل المنحنى ع١ ع١ منحنى عرض الائتمان دون وجود أى تغطية تأمينية سواء ضد المخاطر الطبيعية أو ضد مخاطر الائتمان، بينما يمثل المنحنى ع٢ ع٢ عرض الائتمان فى حالة التغطية التأمينية حيث تؤدى التغطية الائتمانية الى انتقال منحنى العرض جهة اليمين. وبتقاطع منحنيات عرض الائتمان مع منحنى الطلب يتحدد سعر الفائدة وحجم الائتمان التوازنى. حيث يتحدد سعر الفائدة فى الحالة الأولى عند المستوى س١ بينما يتحدد فى الحالة الثانية عند المستوى س٢ وهو أقل من المستوى السابق، بينما يتحدد حجم الائتمان الممنوح عند المستويين ر١ ، ر٢ على الترتيب، وهو ما يعنى إتجاه البنوك نحو منح المزيد من الائتمان.

ويترتب على ضخ المزيد من الائتمان للزراع ارتفاع قدرتهم على استخدام تكنولوجيات أكثر كثافة فى استخدامها لرأس المال مما يترتب علية انتقال دالة الانتاج الكلية للقطاع الزراعى من المستوى الأول (١) الى المستوى الثانى (٢) كما هو واضح من الجزء الثانى من الشكل رقم (٢)، ويترتب على هذا الانتقال لدالة الانتاج الكلية وكمية الائتمان المستخدمة من قبل الزراع انتقال مستوى الدخل الزراعى الكلى من المستوى د١ الى المستوى د٢ وهو مايعنى زيادة الدخل الناتج من نفس الموارد الانتاجية الثابتة وبالتالى زيادة الدخول الفردية للزراع وزيادة قدرتهم على السداد.

شكل (٢): العلاقة بين التأمين الزراعي و الدخل القومي الزراعي

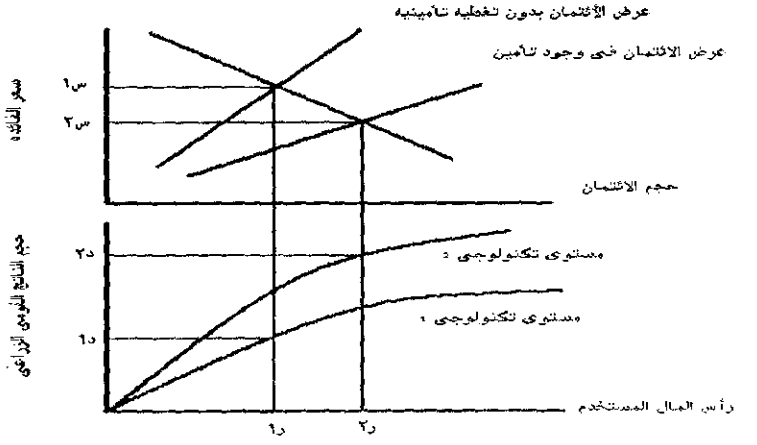

العوامل المحفزة للطلب العالمى على خدمات التأمين الزراعى[٩]:

على الرغم من أهمية التأمين الزراعى كأحد الأدوات التى تحقق استقرار دخول المزارعين، إلا أن إجمالى قيمة الأقساط التأمينية على مستوى العالم عام ٢٠٠١ لم تتجاوز ٦,٥ مليار دولار توازى ٠,٤% من إجمالى قيمة الناتج الزراعى العالمى والبالغة ١٤٠٠ بليون دولار. كما أن غالبية نشاط التأمين الزراعى قد تركز فى أمريكا الشمالية وأوروبا واستراليا حيث يبلغ نصيبها مجتمعة نحو ٨٧% من هذة الأقساط التأمينية، فى حين لم يتجاوزنصيب أفريقيا نحو ٢% من هذة الأقساط.

إلا أن ما يشهده العالم من تغيرات بيئية وإقتصادية تشير إلى إمكانية حدوث نمو متزايد فى الطلب على خدمات التأمين على المحاصيل الزراعية للأسباب التالية:

١. التغيرات المناخية وما سوف يصاحبها من تعرض الكثير من المحاصيل للتلف أو الدمار.

٢. اتجاه الزراعة فى الكثير من دول العالم بما فيها الدول النامية نحو نظم الانتاج التجارى والتى تتسم بكثافة استخدام رأس المال. وفى هذا الإطار فإن المستثمرين والبنوك الممولة لهذه الأنشطة سوف تتجه نحو البحث عن أداة مالية لتحمل جزء من المخاطر المصاحبة للإستثمار. وتعد الزراعة التعاقدية أحد الأشكال المستخدمة حاليا للزراعة التجارية، وفى هذا النوع من الزراعة يتم تقديم الخدمات التأمينية إلى جانب المشورة الفنية ومستلزمات الانتاج للزراع المتعاقدين.

٣. على الرغم من أن اتفاقية منظمة التجارة العالمية تحظر تقديم الدعم المباشر لقطاع الزراعة، إلا أنها تسمح بدعم بوالص التأمين. وفى هذا المجال فإن التأمين الزراعى يعد أحد الأدوات أو الآليات التى يمكن استخدامها للتأثير بكفاءة فى المدفوعات التحويلية للقطاع الزراعى **Transfer Payments** .

---

(9) R.A.J. Robert: Insurance of Crops in Developing Countries, FAO, Agricultural Services Bulletin # 159, 2005.

الأشكال التقليدية للتأمين على الحاصلات الزراعية[١٠]:

تنقسم أشكال التأمين التى تستخدم للمحاصيل الزراعية الى مجموعتين رئيسيتين. الأولى تضم أشكال التأمين التى تتم على أساس نوع الخطر **Damage Based Product** فى حين تضم الثانية الأشكال التأمينية على أساس الإنتاجية **Yield Based Product** .

أولا : التأمين على أساس نوع الخطر:

يقوم هذا النوع من التأمين على أساس من القياس الفعلى للخسائر أو الدمار الناجم عن الخطر موضع التأمين. ويعد التأمين ضد الصقيع والبرد والحريق من أهم صور هذا النوع من التأمين. وتتمثل الملامح الرئيسية لهذا النوع فيما يلى:

- أن الدمار الناجم عن نوع الخطر موضوع التأمين يشمل منطقة محدودة **Localized**.
- تقدير التعويضات على أساس نسبة التدمير التى تمت بعد وقوع الخسارة.
- ليس هناك ارتباط قوى بين منطقة بعينها وحدوث الخطر.

ولا يتناسب هذا النوع من التأمين مع الأخطار التى يمكن أن تغطى مساحة جغرافية واسعة مثل الفيضانات أو الآفات أو الأمراض.

ثانيا: التأمين على أساس الإنتاجية:

وهو ما يطلق علية التأمين ضد أخطار متعددة، ويقوم على أساس ضمان مستوى معين من الإنتاجية الهكتارية وليس على أساس مستوى الضرر الناتج من خطر بعينة بعد حدوثة. ويتميز هذا النوع من التأمين بالأتى:

---

(10)- Mark Wenner and Diego Arias: Agricultural Insurance in Latin America: Where Are We?, Inter American Development Bank.
- Md Liaquat Ali: Fishery Insurance and Credit In Bangladesh, FAO, Regional conference Tokyo, Japan, 1996.
- J.D Niete, S. Cook, M. Lundy: Draught Insurance for Poverty Alleviation in Rural Areas, Final Report, GTZ.

- أنه يغطى الحالات التى يصعب إن لم يكن مستحيلا تحديد الأثر المباشر الذى يسببة خطر معين على المحصول، وأن الإنخفاض فى المحصول هو محصلة لكل أنواع الخطر.
- أنه يناسب المخاطر التى يمتد تأثيرها لفترة زمنية.

إلا أنة يجب أن يلاحظ أن تطبيق هذا النوع من التأمين يتطلب وجود تاريخ انتاجى للمزارع يمكن الإستناد إلية كأساس للتقدير، وذلك لأن المحصول يقاس وقت الحصاد وأن المحصول المؤمن علية يوازى ٥٠-٧٠% من المتوسط التاريخى لإنتاجية المزارع. ومن الممكن تطبيق هذا النوع من التأمين على مزرعة بعينها أو منطقة بكاملها.

بعض الأشكال التأمينية الجديدة:

أولا: التأمين على الإيراد المحصولى Crop- Revenue Insurance Product

يقوم البناء الأساسى لهذة المنتجات على فكرة الدمج بين كل من مخاطر الانتاج ومخاطر التقلبات السعرية. وفى ظل الظروف الطبيعية لعلاقات العرض والطلب فإن نقص الإنتاج (المعروض) يتوقع أن يؤدى الى زيادة فى الأسعار يمكن أن تعوض المزارعين جزئيا عن النقص الذى حدث فى المحصول. لكن إذا لم تكن الزيادة فى السعر كافية لتعويض الإنخفاض فى الدخل الناجم عن نقص الانتاجية، يصبح هناك حاجة لمنتج تأمينى لتعويض هذا النوع من الخسائر.

وقد تم تطوير هذا المنتج التأمينى فى الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٦٦ بالنسبة لمنتجى الذرة وفول الصويا فى ولايات أيوا ونبراسكا، وذلك فى ظل وجود بورصات متطورة للحبوب ووجود نظام معلوماتى كفؤ وفعال. وفى هذا المنتج يتم الإستناد إلى أسعار سوق البضاعة الحاضرة وليس أسعار السوق المستقبلية. وقد انتشر هذا المنتج التأمينى فى العديد من البلدان خارج الولايات المتحدة الأمريكية. لكن مشكلة هذا المنتج تكمن فى ارتفاع التكلفة الإدارية عند صغر أحجام المزارع وبالتالى صغر حجم الإيرادات المؤمن عليها.

ويقوم هذا المنتج التأمينى على أساس إتجاة جديد فى الفكر التأمينى الزراعى والذى يرى النظر الى الفائدة التأمينية على أنها تيار متدفق من الدخل وليست قيمة محددة لعنصر بيولوجى معرض للخطر. وهذا المفهوم يقود الى الربط بين التأمين والإقتراض حيث أن خدمة أى دين

(مدفوعات الأقساط + الفوائد المستحقة) يتم جدولتها على أساس من التدفقات النقدية المتوقعة. وعلى هذا الأساس تلجأ البنوك حاليا الى إعتبار التأمين جزء من القرض وبالتالى يصبح البنك هو المستفيد الأول من التعويضات المدفوعة من شركة التأمين، بينما يعامل القسط التأمينى على أنة جزء من رأس المال العامل وبالتالى يدمج فى القرض.

ثانيا: التأمين على أساس الأرقام القياسية: Index Based Insurance

فى النظام التأمينى التقليدى يتم جمع المعلومات حول كمية المحصول التى تم انتاجها فعليا قبل دفع التعويض، و بالتالى فان عملية التأكد من حدوث ضرر بالفعل هى عمليه مكلفه و لابد من اجراؤها لكل حاله على حده.

أما بالنسبه للتأمين على أساس الرقم القياسى و التى تعرف بطريقة الكوبونات فان سياسة التأمين تعتمد على القياسات المناخيه كأساس لصرف التعويضات. و فى هذه الحاله فان المعيار المناخى الذى يمكن أن يسبب الخسائر قد يكون:

- سيادة درجة حراره دنيا لفتره زمنيه معينه (على الأقل) فى مرحله معينه من مراحل نمو المحصول.
- سقوط الأمطار بمعدلات تفوق حد معين فى فتره زمنيه معينه أو عدم سقوط الأمطار بمعدلات معينه خلال فتره زمنيه (حالات الجفاف) و فى هذه الحاله يعطى المزارع كوبون يحدد فيه التعويض الواجب الدفع لكل هكتار فى حالة سيادة ظروف مناخيه معينه و تقديم ما يثبت سيادة هذه الحاله المناخيه بدرجة الشده المحدده فى الكوبون. و غالبا ما تكون قيمة التعويض متناسبه مع درجة حدة سيادة الظاهره المناخيه.

ومن الطبيعى أن هذه الطريقه تطبق على منطقه جغرافيه بالكامل و هو ما يعنى ضرورة أن يكون الأثر المترتب على الظاهره المناخيه له صفة الانتشار فى منطقه بأكملها و بالتالى فان هذه السياسه لا تصلح لكل الحالات المناخيه، فعلى سبيل المثال فان سقوط البرد يكون له تأثير على مساحات محدوده من الأراضى و ليست كل الأراضى فى المنطقه التى سقط فيها البرد. و من الطبيعى فان هذا النوع من التأمين يمكن أن يمتد ليشمل انماط انتاجيه مختلفه يمكن أن تعانى من سيادة ظروف مناخيه سيئه كما هو الحال بالنسبه لصائدى الأسماك.

التوصيات:

يؤكد البحث علي ما يلي:

- ضرورة قيام المؤسسات التمويلية بتبني سياسات ائتمانية تتصف بالمرونة وسرعة الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية في الزراعة، من حيث الغرض من الائتمان، وحجم الائتمان المقدم، وسرعة الصرف، وكذا التسهيلات الائتمانية الممنوحة لصغار الزراع عند تعرضهم لظروف إنتاجية أو تسويقية معاكسة.
- ضرورة مراعاة المؤسسات التمويلية لموسمية الإنتاج الزراعي عند إعداد برامجها وسياساتها، وخاصةً فيما يتعلق بتواريخ المنح أو الاستحقاق للقروض, حيث يترتب علي موسمية الإنتاج الزراعي موسمية الدخول المزرعية، وكذا موسمية الطلب علي القروض الزراعية، الأمر الذي يجعل هذه المؤسسات تتمتع بوفرة السيولة النقدية لديها في فترات معينة من السنة، في حين تعاني عجزاً في تلك السيولة في فترات زمنية أخري.
- التأكيد علي شمولية السياسة الائتمانية لتغطي جميع المراحل الإنتاجية قبل و أثناء وبعد الحصاد، وكذا العمليات التسويقية، بالإضافة إلي توفير الخدمات الائتمانية لجميع فئات الزراع بمختلف المناطق الإنتاجية.
- بناء السياسة الائتمانية علي أساس طلب السكان الريفيين Demand Driven وليس علي أساس ما هو متاح لديها من مصادر تمويلية وخطوط ائتمانية Supply Driven.
- أن يراعي في التحليل الائتماني للقروض الزراعية (علي العكس في حالة تحليل النشاط التجاري) أن المزرعة والعائلة المزرعية وحدة لا تتجزأ، وبالتالي يراعي عند سداد القروض تحديد آجال ومواعيد السداد وحجم الأقساط بالأسلوب الذي يسمح للزراع بالوفاء باحتياجاتهم الاستهلاكية من ناحية، وسداد القروض دون تعثر من ناحية أخري.
- التأكيد علي دور التأمين الزراعي في الحد من حجم الخسائر المترتبة علي عنصر المخاطرة واللايقين في الإنتاج الزراعي. حيث يؤدي وجود غطاء تأميني مناسب إلي زيادة عرض الائتمان الزراعي، ومن ثم خفض أسعار الفائدة علي القروض الزراعية، الأمر الذي

يؤدي إلي رفع قدرة الزراع علي تبني أساليب تكنولوجية أكثر إستخداماً لرأس المال، وبناءاً عليه تنتقل دالة الإنتاج الكلية للقطاع الزراعي، ويزداد مستوي الدخل الزراعي الكلي والفردي، مما يترتب عليه زيادة قدرة الزراع علي السداد.

- الأخذ في الإعتبار الأشكال التقليدية والحديثة للتأمين علي الحاصلات الزرعية، للتعرف علي الملائم والمناسب منها لأوضاع الزراعة في مختلف المقتصدات الزراعية بالوطن العربي.
- التأكيد علي ضرورة عمل دراسات مستقبلية تبحث في كيفية بناء نماذج اقتصادية قياسية لتوصيف تلك المتغيرات والسابق الإشارة إليها في الإطار النظري المقترح.

مراجع باللغة العربية:

ابراهيم صديق، وأخرون (١٩٨٩). التمويل الزراعى ودور البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى فى تحقيق خطة التنمية الزراعية، وزارة الزراعة، الدراسات الاقتصادية الدولية.

ابراهيم صديق (٢٠٠٦). تطوير امكانيات التمويل التعاونى: المؤتمر التعاونى الزراعى العام، القاهرة سبتمبر.

ابراهيم صديق (٢٠٠٥). مذكرات فى التمويل الزراعى ، كلية الزراعة – جامعة المنوفية.

شعبان على سالم (١٩٩٩). الآثار الإقتصادية لسياسة الإصلاح الإقتصادى على الائتمان الزراعى المصرى، رسالة دكتوراة، كلية الزراعة ، جامعة بنها .

شريف مصباح أبو كرش (٢٠٠٥). إدارة مخاطر الائتمان المصرفى، المؤتمر العلمى الأول للإستثمار والتنمية فى فلسطين، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

عادل يوسف عوض و آخرون(٢٠١٠). الاقتصاد الزراعي، الطبعة الأولي، مؤسسة رؤية للطبع والنشر والتوزيع، الطبعة الأولي، الأسكندرية، رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ١٦٠٥/ ٢٠١٠.

مراجع باللغة الإنجليزية:

J.D Niete, S. Cook, M. Lundy: Draught Insurance for Poverty Alleviation in Rural Areas, Final Report, GTZ.

Mark Wenner and Diego Arias: Agricultural Insurance in Latin America: Where Are We?, Inter American Development Bank.

R.A.J. Robert: Insurance of Crops in Developing Countries, FAO, Agricultural Services Bulletin # 159, 2005.

Md Liaquat Ali: Fishery Insurance and Credit In Bangladesh, FAO, Regional conference Tokyo, Japan, 1996.

R. Schickele: Agricultural Policy "Farm Programs and National Welfare", McGraw – Hill Book Company, 1954.

TOWARD FORMULATING A THEORETICAL MODEL FOR EXPLAINING THE ROLE OF AGRICULTURAL FINANCE AND INSURANCE AGAINST AGRICULTURAL RISKS IN AGRICULTURAL DEVELOPMENT

I. S. Ali, K. S. Mahmoud and A. M. Abou-Zaid
Agric. Economics Dept., Faculty of Agric., Minufiya University

ABSTRACT: *The countries all over the world realized the importance of agricultural credit for updating and developing the agricultural sector, especially after global food crises in 2007 - 2008 and widening the food gap of major commodity groups in all Arab countries especially in Egypt.*

The research aims mainly to:

- *Try to formulate a theoretical model to describe the relationship between agricultural credit and insurance on the one hand and the rates of growth in the agricultural sector on the other hand, in order to achieve the objectives of agricultural policy and boosting agricultural development.*
- *Studying the different patterns of insurance which could be applied for achieving the desired stability in farmers' income and enhancing their ability to repay farm loans.*

The most important recommendation could be summarized as follows:

- *Financial institutions should implement flexible and responsive policies to economic and technological changes in agriculture.*
- *Seasonality of agricultural production must be taken into consideration when the financial institutions prepare their programs and policies, especially with regard to the date of loans grant and maturities.*
- *Emphasis on comprehensiveness of the credit policy to cover all stages of production before, during and after harvest, as well as marketing operations, in addition to the provision of credit services to all categories of farmers in different regions.*
- *Emphasis on the role of agricultural insurance in reducing losses resulting from risk and uncertainty in agricultural production.*
- *The need to create new forms of insurance, which are suitable for conditions and patterns of agricultural production in different regions of production.*
- *The research plan of agricultural credit sector must include new studies for measuring and forecasting the relationship between agricultural credit and insurance on the one hand and the rates of growth in the agricultural sector on the other hand.*